

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

التشريعات الاجتماعية

الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد العمل غير محدد المدة

في قانون العمل المصري

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الباحث

أحمد عبد الله محمد علي

لنيل درجة الماجستير في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ عبد الباسط عبد المحسن

عضواً

أستاذ التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل

مشرفاً وعضواً

أستاذ التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق - جامعة بني سويف

الأستاذة الدكتورة/ نبيلة إسماعيل رسلان

عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني

كلية الحقوق - جامعة طنطا

1431هـ - 2010م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد
p أشرف المرسلين.

موضوع الرسالة وأهميته :

تتناول هذه الرسالة دراسة موضوع "الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد العمل
غير محدد المدة" في قانون العمل المصري.

وقد اقتصرنا لدراسة موضوع "الإنهاء بالإرادة المنفردة" على عقد العمل
غير محدد المدة دون العقد محدد المدة، وذلك نظراً لأن القاعدة العامة في
الإنهاء، أنه لا يرد إلا على العقد غير محدد المدة، كما أن عقد العمل محدد المدة
لا يثير كثيراً من المشاكل بخصوص انتهاء العلاقة التعاقدية، على عكس الحال
بالنسبة للعقد غير محدد المدة، حيث إن العقد المحدد المدة ينتهي تلقائياً وبقوة
القانون، عند حلول أجله دون حاجة إلى أي إجراء شكلي أو موضوعي.

ويعد موضوع إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، من المواضيع التي تتسم
 بأهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو الناحية العملية، وذلك لما يترتب على
الإنهاء بالإرادة المنفردة لأي من طرفي علاقة العمل من آثار خطيرة، قد تلحق
بالعامل وهي الصورة الغالبة، وقد تلحق بصاحب العمل في بعض الأحوال النادرة،
وقد تلحق بالمجتمع بأسره، وغالباً ما يكون ذلك في حالات الإنهاء الجماعي.

فإنهاء علاقة العمل بإرادة صاحب العمل المنفردة، خاصة إن وقع ذلك
الإنهاء بصورة فجائية، قد يؤدي إلى وقوع آثار خطيرة بالنسبة للعامل، مثل فقد دخله

الفهرس

الصفحة	الموضوع
7	المقدمة
13	الفصل التمهيدي إنهاء علاقة العمل في معايير العمل الدولية والعربية
18	المبحث الأول : الأحكام الموضوعية للإنهاء في معايير العمل الدولية والعربية
24	المبحث الثاني : الأحكام الشكلية للإنهاء في معايير العمل الدولية والعربية
29	الباب الأول ماهية الإنهاء بالإرادة المنفردة
30	الفصل الأول : مفهوم الإنهاء بالإرادة المنفردة
31	المبحث الأول : تعريف الإنهاء بالإرادة المنفردة وطبيعته
45	المبحث الثاني : العلة من تقرير حق الإنهاء بالإرادة المنفردة ما بين مبدأ حرية العمل وعدم تأييد عقود العمل ومبدأ استقرار علاقات العمل
48	المبحث الثالث : موقف التشريع المصري العمالي والتشريعات العمالية المقارنة من الإنهاء بالإرادة المنفردة
53	المبحث الرابع : التمييز بين الإنهاء بالإرادة المنفردة وغيره من أسباب انقضاء علاقة العمل المشابهة
55	المطلب الأول : التمييز بين الإنهاء والفسخ
59	المطلب الثاني : التمييز بين الإنهاء والفصل
61	الفصل الثاني

الصفحة	الموضوع
	نطاق تطبيق الإنهاء بالإرادة المنفردة
61	المبحث الأول : طبيعة العقد محل الإنهاء بالإرادة المنفردة
61	المطلب الأول : القاعدة العامة : الإنهاء يرد على العقد غير محدد المدة
67	المطلب الثاني : ورود الإنهاء بالإرادة المنفردة على العقد المحدد المدة استثناء
77	المبحث الثاني : التمييز بين عقدي العمل (المحدد المدة والغير محدد المدة)
79	المطلب الأول : مفهوم العقد غير محدد المدة
87	المطلب الثاني : عقد العمل محدد المدة
90	المطلب الثالث : حالات يصعب فيها تكييف العقد
95	الباب الثاني أحكام الإنهاء بالإرادة المنفردة
97	الفصل الأول الأحكام الشكلية للإنهاء
98	المبحث الأول : الإخطار السابق على الإنهاء ومهلته
99	المطلب الأول : تعريف الإخطار وطبيعته
105	المطلب الثاني : مهلة الإخطار
124	المبحث الثاني : حالات الإنهاء بدون إخطار أو بدون مراعاة لمهلته
141	المبحث الثالث : أثر مخالفة الأحكام الشكلية على انتهاء العقد وجزاء المخالفة
142	المطلب الأول : أثر مخالفة الأحكام الشكلية على انتهاء العقد

الصفحة	الموضوع
146	المطلب الثاني : جزاء مخالفة الأحكام الشكلية
151	الفصل الثاني : الأحكام الموضوعية للإنهاء (المبرر المشروع والكافي للإنهاء)
152	المبحث الأول : مراحل تقييد حق الإنهاء بتوافر مبرر له
161	المبحث الثاني : مفهوم المبرر المشروع وضوابط مشروعيته وشروطه
162	المطلب الأول : مفهوم المبرر المشروع
170	المطلب الثاني : ضوابط مشروعية مبرر الإنهاء
178	المطلب الثالث : شروط مبرر الإنهاء
186	المبحث الثالث : إثبات مبرر الإنهاء وسلطة القضاء في تقديره
187	المطلب الأول : قواعد إثبات مبرر الإنهاء
192	المطلب الثاني : سلطة القضاء في تقدير قيام مبرر الإنهاء
195	الباب الثالث صور مبررات الإنهاء وأثاره القانونية
196	الفصل الأول : صور مبررات الإنهاء
197	المبحث الأول : أهم صور المبررات المشروعة والكافية للإنهاء
198	المطلب الأول : أهم صور المبررات المشروعة والكافية للإنهاء من جانب صاحب العمل
240	المطلب الثاني : أهم صور المبررات المشروعة للإنهاء من جانب العامل
248	المبحث الثاني : أهم صور المبررات غير المشروعة وغير الكافية للإنهاء
249	المطلب الأول : أهم صور المبررات غير المشروعة للإنهاء في

الصفحة	الموضوع
	التشريع
260	المطلب الثاني : أهم صور المبررات غير المشروعة أو الغير كافية للإنتهاء في القضاء
265	المطلب الثالث : الإنتهاء غير المشروع بغض النظر عن مبرراته
273	الفصل الثاني : الآثار القانونية للإنتهاء
274	المبحث الأول : التعويض عن الإنتهاء غير المشروع
276	المطلب الأول : طبيعة المسؤولية المترتبة على إنتهاء عقد العمل غير محدد المدة
282	المطلب الثاني : التعويض العيني
287	المطلب الثالث : التعويض النقدي
302	المبحث الثاني : مستحقات العامل الأخرى
303	المطلب الأول : مكافأة نهاية الخدمة
322	المطلب الثاني : نفقات العودة وتسليم شهادة نهاية الخدمة
331	الخاتمة والتوصيات
351	قائمة المراجع
365	الفهرس